

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم ، عبد الرحمن البنا ، محمد سعيد الناصر ، نسيم نصراوي

المميز

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
جزاء عمان في القضية رقم ٢٠٠٢/٢٠٥ فصل ٢٠٠٣/٥/١٥ والمتضمن رد الاستئناف
وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنايات الزرقاء رقم ٢٠٠٢/٥٢٥ فصل
٢٠٠٣/٣/٣١ والقاضي (بتجريم المتهم
وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادتين ٣٦٨ و ٧٠ ع تقرر المحكمة وضع المجرم
بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف عن جرم الشروع بالحريق
ووضعه ايضاً بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم عن جناية الحريق ولاسقاط
الظنين عمر لحقه الشخصي عن المتهم وكون المتهم شاب في مقتبل العمر مما تعتبر
المحكمة هذه من الاسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩/عقوبات تقرر المحكمة
تخفيض عقوبة الشروع بالحريق والمحكوم بها المجرم الى الاشغال الشاقه المؤقتة
مدة سنة وتسعة اشهر والرسوم وتخفيض عقوبة الحريق المحكوم بها المجرم الى
الاشغال المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم عملاً بالمادة ٧٢ ع تقرر المحكمة تنفيذ
العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف وكونه مكفول تقرر المحكمة تركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة
القطعية) واعادة الاوراق لمصدرها .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - اخطأت محكمة الاستئناف في تكوين قناعة لأمر لم يرتكبها المميز حسب كافة البيانات المقدمه .

٢ - شهود الحق العام وكما هو ثابت شقيق للمشتكي وابن شقيقة له توجد عداوة بينهما والمميز من السابق ، لذلك اخطأت محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة جنابات الزرقاء بالاعتماد على شهاداتهم المتناقضة للوقائع المتعددة والذي لا تخلو من الغرض .

٣ - اقوال المميز المدونه لا ترقى لدرجه تجريمه بجناية " اضرار الحرائق في مبان " .

٤ - اخطأت محكمة الاستئناف في عدم ردها على اسباب الاستئناف بصورة صحيحة .

٥ - افعال المتهم وسلوكه الخارجي يبين حقيقة قصده الجرمي وهي النيه الداخليه للمميز والتي تنفي اتجاه نيته وبالتالي ارادته لاضرار الحرائق في المبنى ليصار الى تجريمه بتلك الجناية .

لهذه الاسباب يلتمس المميز نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان النيابة العامه احالت المميز الى محكمة جنابات الزرقاء لمحاكمته عن التهم التاليه :-

- ١ - جناية اضرار الحريق خلافاً للمادة ٣٥٨ عقوبات .
- ٢ - جناية الشروع باضرار الحريق خلافاً للمادتين ٣٦٨ و ٧٠ عقوبات
- ٣ - جنحة الاضرار بمال الغير خلافاً للمادة ٤٤٥ عقوبات
- ٤ - جنحة حمل وحيازة اداة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات
- ٥ - جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات

ويتلخص اسناد النيابة بأنه في مساء يوم ٢٠٠٢/٧/٢٧ وعلى اثر مشاجرة كلامية ما بين المتهم والظنين وقيام الظنين بضرب المتهم وسرقة ساعة يد منه قام المتهم بعد منتصف تلك الليلة بمحاولة احراق منزل الظنين . الا ان تلك المحاولة لم تسفر سوى عن اضرار في شبابيك المنزل وبعد وقت قصير قام المتهم (المميز) بقذف زجاجه تحتوي على مادة الكاز على منزل الظنين مما ادى الى اشتعال النيران في المنزل وبعد تقديم الشكوى والقبض على المتهم تبين انه كان في حالة سكر وضبط بحوزته اداة حادة فتمت ملاحظته .

نظرت محكمة جنايات الزرقاء الدعوى واستمعت لبيانات النيابة والدفاع واقوال الطرفين واصدرت بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣١ قرارها رقم ٢٠٠٢/٥٢٥ بتجريم المتهم بجنايتي الحريق والشروع باشتعال الحريق وادانته بجرم حمل اداة حادة وحبسه مدة شهر واحد والرسوم والغرامه خمسة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة واسقاط دعوى الحق العام تبعاً لاسقاط الحق الشخصي فيما يتعلق بجرم الاضرار بمال الغير واعلان براءته عن جرم السكر وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادتين ٣٦٨ و ٧٠ عقوبات ووضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف عن جرم الشروع بالحريق ووضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم عن جناية الحريق ولسقاط الحق الشخصي عنه كونه شاب في مقتبل العمر واعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض عقوبة الشروع بالحريق الى الاشغال الشاقه المؤقتة مدة سنة وتسعة اشهر والرسوم وتخفيض عقوبة الحريق الى الاشغال المؤقتة لمدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وكونه مكفول تركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرتض المميز بقرار محكمة جنايات الزرقاء وطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان التي اصدرت بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٥ قرارها رقم ٢٠٠٣/٢٠٥ القاضي برد الاستئناف وتأبيد القرار المستأنف بالنسبة للمستأنف .

فلم يرتض بقرار محكمة الاستئناف وطعن فيه تمييزاً للأسباب الوارده في لائحة تمييزه .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وعن اسباب التمييز

عن الاسباب الاول والثاني والثالث فهي طعن في قناعة محكمة الموضوع وحيث ان محكمة الاستئناف باعتبارها محكمة موضوع قنعت من بينات النيابة بان المميز قام بتكسير شبابيك ومنور باب بيت منزل المشتكي واضرم النار داخل المطبخ الا ان شقيقه تمكن بمساعدة رجال الامن من اخمد الحريق الا انه أي المميز عادة مرة اخرى الى البيت واضرم به النار مما ادى الى تلف قسم من محتويات المنزل فلا رقابة لمحكمة التمييز عليها في هذه المسألة الموضوعية وذلك لأن الاحكام في القضايا الجزائية تقام بجميع طرق الاثبات ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية عملاً بالمادة ١٤٧ / ١ من اصول المحاكمات الجزائية وان استناد محكمة الاستئناف بقناعتها الى شهادة شقيق المشتكي واعتراف المميز لدى الشرطه الذي ثبت بأنه اخذ منه بطوعه واختياره لا يخالف القانون وعليه فإن هذه الاسباب لا ترد على القرار المميز مما يتعين ردها .

واما عن السبب الرابع فلا يرد على القرار المميز الذي اشتمل على ملخص لوقائع الاتهام وبينات النيابة والدفاع ومطالبهما والمواد القانونية المنطبقه على الافعال التي ارتكبتها المميز مما يتعين رده .

واما عن السبب الخامس فلا يرد على القرار المميز وذلك لأن النيه الجرميه تستخلصها المحكمة من وقائع وظروف الدعوى وقد اصابته محكمة الاستئناف بالنتيجة التي خلصت اليها مما يتعين رد هذا السبب .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٩/٢١

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الدewan



دقق

م/ض